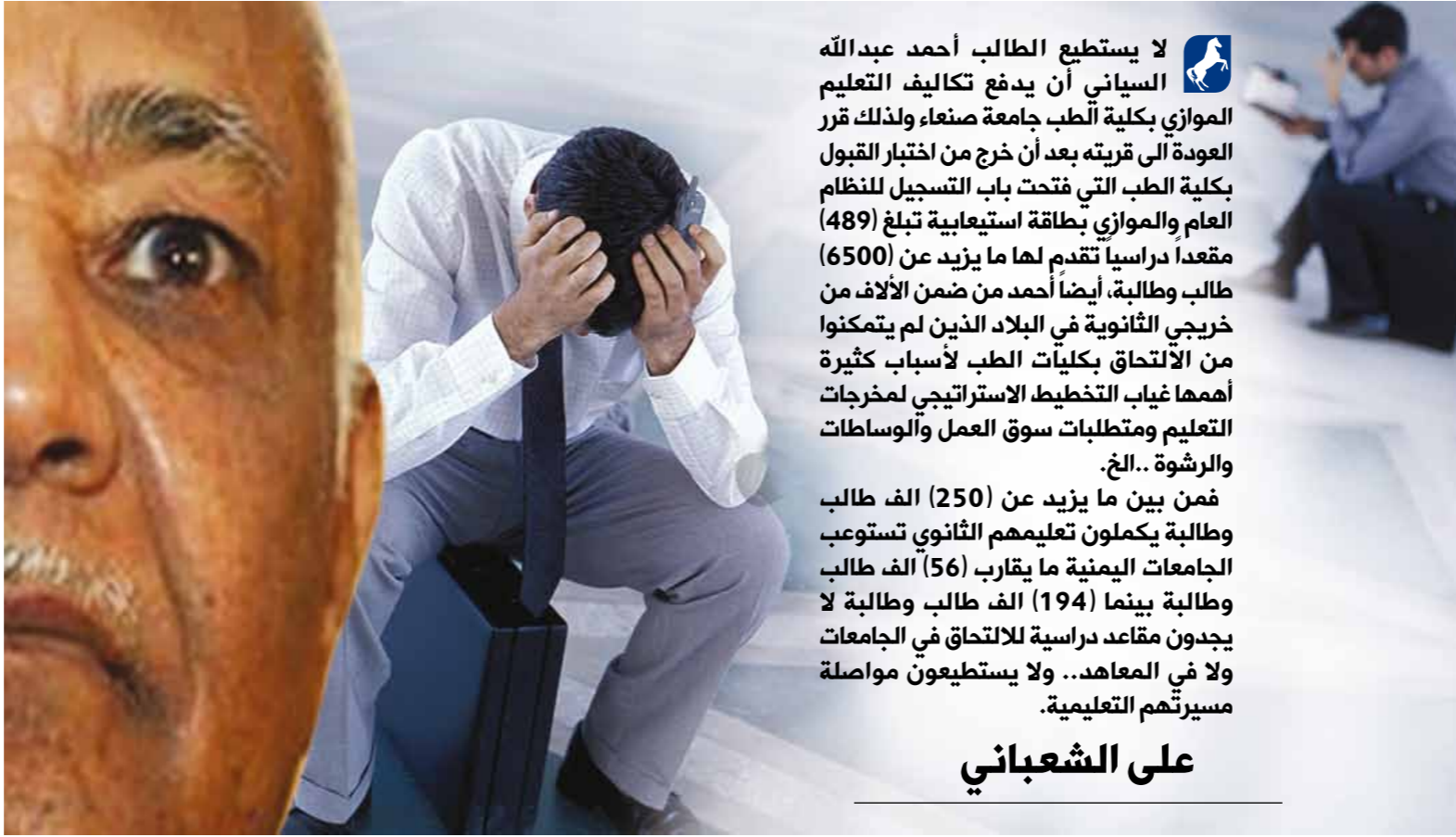


# القاعدة تفتح أبوابها للشباب بعد إغلاق الجامعات في وجوههم



لا يستطيع الطالب أحمد عبد الله السباني أن يدفع تكاليف التعليم الموازي بكلية الطب جامعة صنعاء ولذلك قرر العودة إلى قريته بعد أن خرج من اختبار القبول بكلية الطب التي فتحت باب التسجيل للنظام العام والموازي بطاقة استيعابية تبلغ (489) مقعدا دراسيا تقدم لها ما يزيد عن (6500) طالب وطالبة، أيضا أحمد من ضمن الآلاف من خريجي الثانوية في البلاد الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بكليات الطب لأسباب كثيرة أهمها غياب التخطيط الاستراتيجي لمخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل والوساطات والرشوة.. الخ.

فمن بين ما يزيد عن (250) ألف طالب وطالبة يكملون تعليمهم الثانوي تستوعب الجامعات اليمنية ما يقارب (56) ألف طالب وطالبة بينما (194) ألف طالب وطالبة لا يجدون مقاعد دراسية للالتحاق في الجامعات ولا في المعاهد.. ولا يستطيعون مواصلة مسيرتهم التعليمية.

## على الشعباني

## الفرقة والإصلاح سجلوا طلاباً بالقوة

## (194) ألف طالب سنوياً يحرمون من الالتحاق في الجامعات

في مختلف التخصصات العلمية في كليات الطب- الصيدلة- طب الأسنان وكلية الهندسة وعلوم الحاسوب بأقسامه الثلاثة حيث تقدم

يقضي الطالب اليمني ١٣ عاماً يردد فيها كل يوم النشيد الوطني ليصل به الأمر بعدها بين أيدي تنظيم القاعدة والجماعات المتمردة والتخريبية، فالطالب اليمني عندما يجد نفسه مرماً في الشارع لا يكون له خيار سوى الانخراط والانخراط إلى صفوف القاعدة أو غيرها أرحم من البطالة والضياع حسب ما يقوله الطلاب الذين التقيناهم أمام أبواب كليات جامعة صنعاء، أمليين أن يتمكنوا من الحصول على فرص دراسية تمكنهم من استكمال دراستهم، فجامعة صنعاء فتحت أبواب كلياتها الدراسية لـ ما يقارب (١١) ألف طالب وطالبة، خاضوا امتحانات القبول في التخصصات، بينما الخريجون والمتقدمون للدراسة الجامعية يصل عددهم أكثر من الرقم السابق بثلاثة أضعاف.

يقول رئيس جامعة صنعاء الدكتور أحمد بأسرودة إن عدد المقبولين في تخصصات الكليات الطبية (٤٨٩) طالباً من أصل (٦) ألف طالب وطالبة، خاضوا امتحانات القبول في كليات الطب البشري والأسنان والصيدلة. ويؤكد رئيس الجامعة أن عملية التنسيق سارت بحسب البرنامج الزمني المقرر من المجلس الأعلى للجامعات لقبول الطلاب للعام الجامعي الجديد.

مؤكد أنه لا توجد استثناءات وإنما التزام صارم من الجامعة بتوجيهات رئيس الجمهورية والمجلس الأعلى للجامعات فيما يخص الطاقة الاستيعابية ونظام الامتحانات في الكليات التطبيقية.

مصادر في جامعة صنعاء أكدت أن عملية القبول والتسجيل كانت تتم بطريقة غير قانونية حيث كانت مليشيات الفرقة هي من تقوم بوضع أسماء الطلاب المقبولين وبمساندة عناصر حزب الإصلاح وخاصة في كليات الطب والأسنان والصيدلة، وقد قامت تلك العناصر بتسريب امتحانات القبول للطلاب الاصلاحيين المتقدمين للدراسة في الكليات الطبية وتم إعطاؤهم محاضرات تدريبية للرد على تلك الامتحانات، وقد حصلت «الميثاق» على صورة تثبت ذلك.

الآلاف من الطلاب قدموا ملفاتهم ونسقوا

## جامعة صنعاء تستوعب (11) ألف طالب والمتقدمون أكثر من 50 ألف طالب

## بأسرودة: التنسيق والتسجيل تم بناء على برنامج المجلس الأعلى للجامعات والحكومة

٨٠٪ فقط، بالإضافة إلى اختبارات قبول، وفي طب الأسنان أعلن عن (٢٥) مقعداً دراسياً للقادرين على دفع ٢٥٠٠ دولار سنوياً. كما تم اعتماد (٥٠) مقعداً في الصيدلة لطلاب

ما يزيد عن (٥) آلاف طالب وطالبة على ١٠٠ مقعد دراسي في قسم الطب البشري وتنافس قرابة الأربعة آلاف طالب وطالبة على ١٥٠ مقعداً في قسم المختبرات في نفس الكلية وما يزيد عن (٣) آلاف تنافسوا على ٧٠ مقعداً دراسياً في قسم التمريض العالي في كلية الطب كما تنافس (٣) آلاف طالب وطالبة على ٥٠ مقعداً في كلية طب الأسنان، وفي مجال الصيدلة بلغ عدد المتقدمين (٣٥٠٠) طالب وطالبة يتنافسون على ١٠٠ مقعداً. تلك الكثافة الطلابية من حاملي معدلات الثانوية العامة ما بين ٨٠-٩٠٪ بدأوا التنسيق للقبول مطلع الشهر الماضي والبعث منهم خاض اختبارات القبول ولكن دون جدوى.

وفي ذات الكلية أعلنت الإدارة العامة لقبول والتسجيل عن تخصيص (١٢٠) مقعداً للنظام الموازي ونظام النفقة الخاصة بنسبة قبول

الموازي. وذلك المبلغ يعتبر كبيراً ولا يستطيع اولاد الفقراء والبسطاء دفعه ليتمكنوا من استكمال دراستهم.

اما كلية الهندسة فقد استقبلت الآلاف منذ فتح باب التسجيل على الرغم أن المقاعد الدراسية المعتمدة لا تتجاوز ٤٠٠ مقعد، حيث تسابق مايزيد عن ٤٦٢٠ طالباً وطالبة على ٨٥ مقعداً في قسم هندسة كهربائية وتنافس أكثر من ٣ آلاف طالب على ٦٠ مقعداً في قسم الهندسة الميكانيكية، وتنافس ٣٥٠٠ طالب وطالبة على ٣٠ مقعداً في قسم الهندسة المعمارية وقرابة الـ ٢٥٠٠ طالب وطالبة تنافسوا على ٤٠ مقعداً في قسم الميكاترونيكس.

جميع الطلاب لديهم نسب عالية تفوق ما طلب منهم، وفي الاتجاه الموازي خصصت كلية الهندسة ٢١٥ مقعداً للنظام الموازي ونظام النفقة الخاصة. ونسبة قبول ٧٥٪ فقط فالمعيار الأهم كما يتضح المال أولاً والملاحظ أن المقاعد المخصصة للنظام الموازي والنفقة الخاصة في قسمي الهندسة وتقنية المعلومات والاتصالات ١٣٠ مقعداً بينما تم اعتماد ٣٠ مقعداً فقط لطلاب النظام العام قسم هندسة معمارية و ٦٠ مقعداً للنظام الموازي.

كلية الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في جامعة صنعاء إحدى أهم الكليات التطبيقية اعتمد فيها ١٥٠ مقعداً لطلاب النظام العام فقط بينما عدد المتقدمين تجاوزوا الـ ٧ آلاف طالب وطالبة.

المجلس الأعلى للتعليم العالي كان قد اقر قبل فترة الموافقة على رفع الطاقة الاستيعابية المقترحة بالجامعات الحكومية من ٥٦ ألفاً إلى ٦١ ألف طالب، و ٤٦ ألف طالب في الجامعات والكليات الأهلية، ووافق المجلس على خطة القبول والطاقة الاستيعابية المقترحة بالجامعات الحكومية والاهلية للعام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣م، بإجمالي ٦١ ألفاً و ٢٩٧ طالباً وطالبة في الجامعات الحكومية، و ٤٦ ألفاً و ٩٣١ طالباً وطالبة في الجامعات والكليات الأهلية وذلك في مختلف الكليات وتخصصاتها.



# الأحرمة الناسفة حضرت لغياب المكاشفة والمحاسبة..!!

ليأتين على الناس زمان لا يدري القاتل في أي شيء قتل ولا يدري المقتول على أي شيء قتل . وهكذا جاء الزنداني ليخوض في جدلية «القاتل والمقتول» الذي لا يعرف أحدهما الآخر، وبالتالي فكل تلك الأحداث تضاف إلى إعجاز الزنداني ولا حاجة لإدانة الجريمتين.

وأما بشأن الجريمة الارهابية الثانية- جريمة الاعتداء على طلاب كلية الشرطة- فقد كان مكان ارتكابها مرفقاً عسكرياً وأمنياً مهماً، اعتاد على احتضان الفعاليات في أصعب الظروف، كما انه يقع من المرافق الأكاديمية الامنية الرئيسية للجهاز الامني الذي ينظر إليه الارهابيون كعدو لدود، فضلاً عن ان وزارة الداخلية، كانت قد أعلنت قبل وقوع الجريمة الاربعة الماضيه بيوم عن معلومات استخباراتية كشفت عن مخططات ارهابية تستهدف منشآت ومرافق عسكرية وأمنية وحكومية مهمة في العاصمة صنعاء.

ان الداعمين للإرهابيين يعلنون صراحة مواقفهم، ودون خجل، فهذه الزنداني، يجدد في برنامج قناة السعيدة، مطالبته بالحوار مع تنظيم القاعدة، وقال: «نريد أن يتم التفاهم بين الحكومة وبين حاملي السلاح هؤلاء».

كفيك بعد كل تلك المعلومات وهذه الدلائل الواضحة عن مصادر الدعم ومنابع التطرف، وكذا الإجراءات الاحترازية الامنية المشددة يستيقظ المواطن اليمني والعالم كله، على جريمة ارهابية بشعة تقشعر لها ابدان الانس والجن.. الشجر والحجر عدا جن الحكومة واجهزتها الامنية والعسكرية المعنية بحماية حياة المواطن لم تهز تلك الجرائم، شعرة لهم أو تفيض ضمائرهم..

اذا فلا يمكن اجتثاث افة الارهاب، إلا بتطبيق القانون، لأنه كلما غاب مبدأ المحاسبة للمسؤولين المقصرين ومكاشفة الرأي العام بالحقائق والتعريه الاطراف المرتبطة بالإرهاب لعامة الناس وخاصتهم، فإن الارهاب سيظل خطره يتزايد، بل قد يتحول في المستقبل إلى تقليد او عرف مجتمعي يتسابق افراد المجتمع على اعتناقه..!

لأن غياب المحاسبة والمعاقبة ومكاشفة الشعب اليمني بالمتورطين والمقصرين في اداء واجباتهم ومسئوليتهم هو أخطر من الأحزمة الناسفة.

الجرائم التي ترتكبها العناصر الارهابية باستهداف التجمعات العسكرية، لاتعكس نجاح تنظيم القاعدة، وإنما تكشف عن غياب المكاشفة والمصارحة والمحاسبة للقيادات الامنية والاستخباراتية، المقصرين في اداء واجباتهم بمسئوليتهم الوطنية في حماية ارواح الناس.

ورغم ان حكومة ياسندوة وقيادات الاجهزة الامنية تدرك ان المواطن اليمني يعرف ان ما تسوقه الحكومة واجهزتها من ذرائع ومبررات، بعد كل مذبحه، ما هو الا مجرد استغلال لعقل المواطن وتضليل تمارسه على الراي العام..

إذ ان المواطن اليمني البسيط يعرف يقينا كعمرته دموع رئيس حكومة الوفاق، ان تزايد الأعمال الارهابية في المدن الرئيسية، خاصة العاصمة صنعاء التي شهدت ابعث جريمتين ارهابيتين عرفهما تاريخ اليمن المعاصر، لا تعود في حقيقة الأمر إلى عامل تفوق ونجاح الارهابيين في فرض منهجهم المنبع في سفك الدماء وإزهاق الارواح وقتل الأبرياء على امكانات وقدرات المؤسسة الامنية في احتراق خلاياها..

## منصور الغدرة

شرح الله- كما يزعمون- وكان دعم عبد المجيد الزنداني، لهذه الجماعات الارهابية وتشجيعها على الاستمرار في اعمالها الارهابية، واضحاً من خلال رده على سؤال طرحه عليه مذبح قناة«السعيدة» الفضائية مساء الارباء، قبل الماضي، والذي اتضح للجميع ان الزنداني لم يدن الجريمة الارهابية التي استهدفت طلاب كلية الشرطة وجرائم القتل الاخرى التي يتعرض لها منتسبو القوات المسلحة والامن والمواطنين الأبرياء، بل إنه رفض ان يعتبرها جرائم ارهابية..

وطريقة مفضوحة، اجتهد الزنداني في تضليل المشاهد والراي العام من خلال تحويل مسار البرنامج المخصص لمتابعة حديث الساعة» جريمة قتل طلاب كلية الشرطة»، وصد موقف العلماء من الحوادث الارهابية التي تستهدف افراد القوات المسلحة والامن، فتوه المذبح عندما هرب من الاجابة على سؤاله عن موقفه مما حدث أمام كلية الشرطة، حول مسار البرنامج إلى حلقة لشرح مواهبه المعروفة سلفاً في الفذلقة وقدراته في ربط كل شيء ولاي شيء بالسيد (الإعجاز العلمي).

وقال الزنداني: «الضحايا الأبرياء الذين قتلوا ولا يدرون فيما قتلوا والذين قتلهم القاتل وهو لا يدري لماذا قتلهم.. كنا نقرأ في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم -والذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه- عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «والذي نفسي بيده

العام الذي كان ينتظر قرارات اقالة ومحاكمة لمسؤولين وقيادات وشخصيات نافذة في غول الإرهاب، لتقول ان الاجهزة الامنية القت القبض على عناصر الخلية المتورطة في الجريمة الارهابية في تفجير السبعين، وفقاً للتقريرين المنفصلين اللذين قدما قبل اسبوعين لرئيس الجمهورية من قبل رئيسي جهاز الامن القومي والسياسي.

والشيء المؤسف ان التقريرين لم يتضمن اية اشارة الى تقصير قائد امتي او عسكري او حزبي او جهة بعينها مسؤولة عن توفير الحماية وتبعية العناصر الارهابية واجباط العملية الارهابية قبل تنفيذها، وكيف تسلل الارهابي الى وسط كتائب العروض ومن الذي سهل له ذلك، وهي تساؤلات يطرحها عامة الناس، وكان المفروض ان تجيب عليها التحقيقات التي اجرتها الاجهزة الامنية بمختلف مستوياتها، وتكشف للراي العام المتورطين فيها ليس فقط تلك العناصر الارهابية التابعة لتنظيم القاعدة المعروفة لعامة الناس، بل ايضاً الاشخاص والأطراف المتعاونة وما زالت تتعاون مع الارهابيين لقتل الأبرياء دون عناء او صعوبات تواجههم. وتلك الاطراف والشخصيات بالطبع موجودة ومعروفة للعامة والخاصة، وتقدم للإرهابيين الدعم بمختلف اشكاله وتقوم بالترويج الاعلامي للمشاركة للظلمة للفكر المتطرف، وان ما تقوم به ما هو الا جهاد ضد الكفار وقتال للنصارى وحلفائهم اليمنيين لتحكيم

ان الوقائع والحقائق الظاهرة للعيان، والتي يدركها عامة الناس وخاصتهم- تؤكد ان هناك عوامل تقف وراء نجاح الارهابيين في تنفيذ مؤامراتهم ضد المؤسسة الامنية والعسكرية.. وبرزها تتمثل في غياب القانون وتفعيل مبدئي الحساب والعقاب، لكل مسؤل- أيا كان موقعه ومكانته الاجتماعية- فقد اثبتت الوقائع ان هناك اختراقاً واضحاً وتقدّم المساعدة للإرهابيين بالوصول الى اهدافهم ببساطة وبهذه السذاجة التي لا يمكن للمرء تصديق قوة القاعدة مهما كانت الاسباب والمبررات، التي سبقها البعض ممن يدافعون عن الارهابيين، من خلال الترويج الاعلامي وإظهار هذه الجماعات الارهابية انها صاحبة حق وان جرائمها دفاعاً عن النفس او انها تأتي في طور الجهاد في سبيل تطبيق احكام الشريعة، كما ان القيادات المتطرفة التي تستغل تحت مظلة الحرية والديمقراطية، وتحتمي خلف عباءة حزب الإصلاح لا بد ان يكون مؤسسات القانون والمجتمع من موقف خازم تجاه ما تقوم به من تشجيع وتقديم الدعم والرعاية والمساندة لتلك العناصر الارهابية حتى لا تستمر في اختلاق الذرائع وإيجاد المبررات للإرهابيين في ارتكاب المزيد من الجرائم والأعمال الإرهابية ضد عامة الشعب اليمني ومؤسساته.

جريمتا السبعين وكلية الشرطة بشاعتها هزتا الضمير الإنساني، دانهما كل المجتمع الدولي- عدا الزنداني ومن سار في فلكه- الظروف والملايسات المحيطة بالجريمتين- سواء من حيث مكان ارتكابهما او زمان وقوعهما والذات يعتبران غير عاديين، اذ ان مكان وقوع الجريمة الأولى هو ميدان السبعين وسط العاصمة صنعاء، والذي يعد اهم وبرز المواقع التي اعتادت طوال السنوات الماضية على تحصينه بسياجات امنية متعددة، في وقت تجري فيه البروفات الاخيرة للعرض العسكري للاحتفال بعيد الوحدة اليمنية- وهو يوم الـ ٢١ من مايو- اي قبل ساعات من بدء مراسيم الاحتفال والعرض العسكري، واستهدفت كتائب العرض العسكري.

غير انه مع الاسف رغم وعود القيادات الامنية بأنها ستقوم بإجراء التحقيقات وكشفها للراي العام دائماً تذهب ادراج الرياح فما أعلن عنه مجرد تقرير خاو اكتفى بتحميل ما يسمى بـ«انصار الشريعة» بالوقوف وراء العملية الإرهابية، لتزف- ما تعتقد انها بشرى- للراي